

تأثير طبيعة نظام الحوكمة على الأداء التنموي للأقطار العربية

د. علي بن يحيى عبد القادر - أستاذ محاضر، جامعة الشلف - alibyahia@yahoo.fr

أ. قديد عبد القادر - أستاذ مساعد، جامعة الشلف - kadidkader@gmail.com

الملخص:

تعد طريقة ممارسة الحكم وأسلوب إدارة الشأن العام من أقوى الطروحات التي جاءت بها النظرية المؤسسية الجديدة، وذلك بأنها أعطت تفسيراً للتباينات الحاصلة في مستويات الأداء التنموي للأقطار، وتعتبر تلك التباينات إحدى إشكالات المجتمعات العربية. فهل من الممكن أن يتطابق محتوى النظرية المؤسسية الجديدة في هذا الشأن مع نتائج بحث تأثير طبيعة نظام الحوكمة على الأداء التنموي للبلدان العربية؟ إننا، ومن خلال هذا المقال، نود أن نسلط الضوء على إحدى أكثر الإشكاليات تعقيداً في تلك الأقطار، وذلك من خلال إجراء تحليل قياسي لمؤشرات إدارة الشأن العام، بما يسمح من إظهار الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة على درجة الأداء التنموي لمجموعة من الأقطار العربية.

الكلمات المفتاحية: نظام الحوكمة، النظرية المؤسسية الجديدة، الأداء التنموي، التنمية الاقتصادية، نماذج معطيات البانيل.

Abstract:

The art of government and how to manage public affairs is one of the solid approaches that have been presented in the new institutional theory; it explains the gaps in levels of economic development of nations. Quired gaps consider one of the major problems existing development in Arab countries. In this respect, is it-that can be achieved consistent results between what recommends the approach known as institutional and those resulting from research of the impact of mode of governance on economic performance of the Arab countries? Nousvoulons at Through this article, introduce a clarification on one of the most complex issues in these countries, by adopting an econometric analysis that addresses the effect of mode of governance on the degree of development performance of a group of Arab countries.

Keywords: mode of governance, the new institutional theory, performance, economic development, panel data models.

Résumé:

L'art de gouverner et la manière à gérer les affaires publiques est l'une des approches solides qui ont été présenté dans la nouvelle théorie institutionnelle, par ce qu'elle explique les écarts qui existent dans les niveaux de développement économique des nations. Des écarts quise considèrent comme l'une des grandes problématiques en vigueur de développement des pays arabes. A cet égard, est-ce-que on peut atteindre des résultats compatibles entre ce que recommande l'approche dite institutionnelle et ceux qui résultent de la recherche de l'impact de mode de gouvernance sur la performance économique des pays arabe? Nousvoulons, à travers cet article, introduire un éclaircissement sur l'une des problématiques les plus complexes dans ces pays, en adoptant une analyse économétrique qui traite l'effet dumode degouvernance sur le degré de performance de développement d'un groupe de pays arabes.

Mots clés: mode de gouvernance, la nouvelle théorie institutionnelle, performance, développementéconomique, les modèles de données panel.

JEL Classification: O11, H11, C23, C33.

المقدمة:

ظلت نظرية التنمية تبحث في محددات و مصادر النمو الاقتصادي، وقد اعتمدت الكثير من الدول النامية برامج

للإجابة على هذا السؤال سوف نتناول هذه الدراسة في أربعة عناصر، نقدم في العنصرين الأولين الخلفية النظرية لكل من نظام الحوكمة والتنمية الاقتصادية من حيث تقديم المفاهيم، الأبعاد، المؤشرات و كذلك العلاقة بينهما. أما الثالث فنقدم من خلاله تحليل للبيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة والخاصة بـ 14 قطر عربي للفترة 1996-2011، والتي تم تحميلها من الموقع الإلكتروني للبنك العالمي The world development indicators. ونحاول في الجزء الرابع تقديم نموذج قياسي يوضح طبيعة العلاقة بين متغيرة فعالية الحكومة ومتغيرة التنمية الاقتصادية محاولين في ذلك مناقشة وتحليل النتائج المتوصل إليها.

1-الحكم الراشد ومحدداته:

1-1- تعريف:

تعددت تعاريف الحكم الراشد باختلاف وتعدد الجهات التي أصدرتها، إلا أن مضمونها يصب في جوهر واحد. فالبنك العالمي، وفي تقريره الصادر سنة 1992 تحت عنوان "الحوكمة والتنمية"، عرّف الحكم الراشد *La bonne gouvernance* على أنه: "الطريقة التي تمارس بها السلطة في تسيير الموارد الإقتصادية والاجتماعية الوطنية الموجهة للتنمية". أما الأمم المتحدة، فإنها تُعرف الحكم الراشد، حسب تقريرها السنوي الصادر سنة 1993، على أنه: "طريقة تشاركية للحكم ولتسيير الشؤون العامة، تركز على تعبئة الفاعلين السياسيين، الاقتصاديين والاجتماعيين للقطاعات العام والخاص، وكذا المجتمع المدني بهدف ضمان الرفاهية المستدامة لكل المواطنين".

وبدوره فقد ساهم "Goran Hyden" بتقديم المزيد من التوضيح لمصطلح الحوكمة، حيث أكد على أن هذه الأخيرة تتمثل في الإدارة الواعية لهياكل النظام مع نظرة تعزيز شرعية الشأن العام (Public realm). حيث يتم التركيز على القواعد كما هي موضحة في هياكل النظام وكيفية إدارتها، ركزت هذه النظرة على الإطار المؤسسي الذي يتم فيه صنع القرارات والسياسات العامة، وهو ما ذهب إليه HermutElsenhans عندما أكد على أن الحكم الراشد هو فن إدارة التفاعل بين ثلاثة آليات: السوق، الدولة، والمجتمع المدني.

يتضح مما سبق بأنه يمكننا تعريف الحكم الراشد على أنه الطريقة التي من شأنها تمكين مختلف الفاعلين في المجتمع (المؤسسات institutions) من ممارسة أدوارهم الأساسية، وهذا من خلال تسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية بصفة

إنمائية من إملاءات المؤسسات الدولية وذات صلة بتلك النظرية، حيث تبرز في هذا الشأن استراتيجية التنمية لـ (Rostow, 1960)، إلا أن تباينا قد حصل في النتائج المحققة من قبل هذه الأقطار. وقد أدى البحث، مطلع التسعينات من القرن الماضي، في أسباب هذه النتائج، إلى الحديث عن الاختلافات في أساليب إدارة الموارد العامة.

وفي هذا الإطار تُرجع النظرية المؤسسية الجديدة (Acemoglu; 2009) تخلف هذه الجهود إلى دور ونوعية المؤسسات، حيث أن نوعية المحيط المؤسسي يؤثر بشكل أساسي في نوعية التوافقات بين الأفراد، وما بين المؤسسات والمنظمات. وقبل ذلك حاولت بعض الدراسات التجريبية (Mauro, 1995) و (Barro, 1996) و (Kauffman et al., 1999, 2004, 2005, 2006 and 2010) بحث العلاقة بين

درجة التنمية ونوعية المؤسسات من خلال إعداد مجموعة من المؤشرات التي من شأنها التعبير عن نوعية نظام الحوكمة لـ 196 دولة. أما في الأقطار العربية فقد كان الاهتمام بالموضوع من قبل العديد من الدراسات، حيث نسجل الدراسة التي قام بها (العبد، 2004) والتي حاول من خلالها توضيح عوامل وأثار النمو الاقتصادي والتنمية في الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية، كما أن هناك دراسة لـ (توفيق، 2005) والتي قدم فيها تحليلا لمبادرة إفريقيا نيباد بشأن العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا.

ونظرا لتعقيد عملية التنمية فلا يمكن تفسير نتائج الجهود المبذولة في بلد ما بربطها بمتغير معين، إلا أن نوعية المحيط المؤسسي المحدد لظروف النشاط الاقتصادي والاجتماعي، يفسر بنسبة كبيرة بطبيعة الأداء الحكومي للبلد المعني في إرساء نظام حوكمة رشيد. والمطلع على الدراسات التي قُدمت في موضوع مشاكل التنمية بالدول العربية لهذه الفترة يلاحظ التأكيد على الأبعاد السياسية لتقييم دور الدولة. ولذلك يأتي هذا البحث كمحاولة لتفسير التفاوت الحاصل في نتائج برامج التنمية التي اعتمدها الأقطار العربية، بغض النظر عن عامل الاختلافات الواضحة في مواردها الاقتصادية، والذي يعتبر خارج الاهتمام في هذا العمل. وعليه فمن أجل دراسة العلاقة بين طبيعة نظام الحوكمة وأداء الاقتصاديات العربية. فإن التساؤل المطروح هو: ما طبيعة الأثر الذي يحدثه نظام الحوكمة على اختلافات مستويات الأداء التنموي للأقطار العربية؟

تشاركية من أجل تحقيق أهداف التنمية. فترقية الحكم الراشد تعد اعترافاً ضمنياً بدور الدولة ومؤسساتها في التنمية الاقتصادية.

2-1- محددات الحكم الراشد:

إن المتفحص لتقرير البنك العالمي يجد بأن البنك يقرّ بوضوح بين البعد السياسي والبعد الاقتصادي لمفهوم الحوكمة، وباعتبار البنك يهتم بترقية التنمية المستدامة فإنه يهتم فقط بما يسهم به الحكم الراشد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالمخصوص الهدف الأساسي المتمثل في تخفيض، وبصفة مستمرة، نسبة الفقر في العالم. أما في التقرير السنوي لسنة 1994 الموسوم بعنوان "الحكم الراشد: تجربة البنك العالمي" فإن التقدم المحقق بشأن نظام الحوكمة يمكن تلخيصه في المحاور الآتية:

- تسيير القطاع العمومي: إن الحديث عن تسيير القطاع العمومي يعتبر في الأساس تقنياً، فهو يسمح بـ:
- تغيير الهيكل التنظيمي لمصلحة ما في قطاع ما، أخذاً بعين الاعتبار أهداف جديدة.
- تسيير الميزانية بشكل أفضل.
- سن أهداف الوظيفة العامة.
- إخضاع مديري المؤسسات العمومية لعقود النجاح.

- المسؤولية: أي أن الحكومات وموظفيها يخضعون للمحاسبة عند أداء مهامهم.

- الإطار القانوني للتنمية: يتعلق الأمر هنا بضرورة وضع أنظمة تشريعية ملائمة تضمن الاستقرار وتمكن من التنبؤ، وهي عناصر ضرورية لخلق محيط اقتصادي تتمكن فيه المؤسسات من تقدير المخاطر المحتملة بطريقة عقلانية.

- الشفافية والإعلام: إن التطرق إلى موضوع الحكم الراشد يتطلب الوقوف على موضوع الشفافية والإعلام، باعتبارها تدعم المسؤولية، حيث أن الوصول إلى المعلومة من قبل مختلف الفاعلين في السوق يعتبر ضرورياً في الاقتصاد التنافسي.

إن جوهر الاختلاف الحاصل بشأن إعطاء تعريف موحد لنظام الحكم الراشد من قبل المنظمات الدولية يكمن في اختلاف نظرتها إلى الأبعاد والمحاور المشكلة لهذا المفهوم. فعلى خلاف البنك الدولي، تهتم المنظمة الإنمائية الدولية مثلاً بأبعاد أخرى قانونية مثل سيادة القانون ومسألة

المشاركة، بينما يهتم البنك الإفريقي للتنمية بالإضافة إلى ذلك ببعد قانوني آخر والمتمثل في محاربة الرشوة. ما يمكن أن نخلص إليه بشأن أبعاد نظام الحكم الراشد، هو أنها لا تقتصر على البعدين السياسي والاقتصادي وفق ما جاء به البنك العالمي، وإنما تتعداه إلى بعد آخر وهو البعد القانوني، والذي نرى أنه ورد ضمنياً في محور الإطار القانوني للتنمية.

3- مؤشرات الحكم الراشد:

يقترح Kauffman في هذا الصدد ستة مؤشرات لقياس الحكم الراشد في قطراً، تخص أبعاده المختلفة، حيث أن كل مؤشر يأخذ قيمة ما بين (-2.5) و (+2.5) تسمح بوصف نوعية الخدمات التي تقدمها الدولة في مجال معين بصفة إجمالية، وتشمل هذه المجالات نطاق تدخل الدولة أو ما سميناه بأبعاد الحوكمة والمتمثلة في:

3-1- البعد السياسي: يمكن التعبير عنه من خلال مؤشري التمثيل والمشاركة وكذا الاستقرار السياسي وغياب العنف، وهما مؤشران يرتبطان ببعضهما ويعزز كلاهما الآخر، من منطلق أن تمثيلاً سياسياً حقيقياً ناتجاً عن انتخابات شفافة ونزيهة يدعم الاستقرار السياسي ويدفع العنف، وهي عوامل ضرورية لتعزيز الديمقراطية وحرية التعبير ومن ثم المساءلة.. ويتم قياس البعد السياسي من خلال مؤشرين هما:

3-1-1- المساءلة Voice and Accountability: هذا

المؤشر يعبر عن مدى قدرة المواطنين على المشاركة في انتخاب ممثليهم وحجب الثقة عنهم، فضلاً عن حرية التعبير وحرية الإعلام، تشكيل الجمعيات والأحزاب... الخ.

3-1-2- الاستقرار السياسي وغياب العنف

Political stability and absence of Violence: يعبر هذا المؤشر عن احتمالات ظهور صراعات سياسية أو طائفية، تهدف إلى الإطاحة بالحكومات بطرق غير دستورية أو بالاستناد إلى العنف والإرهاب من أجل الاستيلاء بالحكم بالقوة.

3-2- البعد الاقتصادي: يمكن التعبير عن هذا البعد من

خلال مؤشري فعالية الحكومة ونوعية التنظيم، وهما يرتبطان بشكل أساسي بعمل الحكومة وقدرتها على تنفيذ

العالمي... وكما سبق تقديمه، فإن موضوع الحكم الراشد جاء استجابة لتفسير التباينات والاختلافات التنموية في جل الأقطار النامية، التي تبنت برامج الهيئات الدولية، حيث تم تفسيرها بأسباب ذات أبعاد أخرى سياسية وقانونية، على خلاف ما كان سائدا من قبل باعتبار البعد الاقتصادي فقط.

2- تقييم الأداء التنموي:

يمثل الأداء التنموي الهدف الأساسي لكل البرامج الإنمائية، ويعتبر الحكم الراشد الوسيلة لبلوغ التنمية بعد فشل تلك البرامج في تحقيق النتائج المرجوة، إذ جاء الحديث عن هذا المفهوم في نفس السياق الذي جاءت بشأنه برامج إنماء الجنوب، ومن هذا المنطلق تبقى أهمية الحديث عنه من أهمية الأداء التنموي.

1-2- تعريف الأداء التنموي:

يقصد بالأداء الاقتصادي "العمل على خلق القيمة من أجل الزبائن و هذا يعني الاستجابة للحاجيات"، وتعرف التنمية الاقتصادية على أنها إحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكسابه القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراد، بمعنى زيادة قدرة مجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيح المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

وقد عرفت هيئة الأمم المتحدة - في إطار بحثها عن المحددات النظرية وإقرار برامج مساعدات مالية لمشاريع التنمية هذا المفهوم بأنه "النمو مضافا إليه التغير الاجتماعي والثقافي والاقتصادي"، ثم فصلت لاحقا هذا التعريف، فعرفت التنمية سنة 1955م بأنها - : العملية المرسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا والمعتمدة بأكبر قدر على مبادرة المجتمع المحلي وإشراكه - . العمليات التي يمكنها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر.

2-2- مؤشرات الأداء التنموي: يتم تقييم الأداء التنموي للأقطار باعتماد مجموعة كبيرة من المؤشرات، تختلف

برامجها وسياساتها والتزامها بعودها، وكذا توفير الخدمات للمواطنين بأكثر فعالية وجودة. ويتم قياس البعد الاقتصادي من خلال مؤشرين هما:

1-2-3: فعالية الحكومة Government Effectiveness:

يسمح هذا المؤشر بقياس جودة الخدمات العمومية، الخدمات المدنية وكذا درجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، كما يعتبر عن مدى مصداقية تعهدات الحكومات تجاه السياسات التي تم صياغتها وتنفيذها.

2-2-3- نوعية التنظيم regulatory quality:

يسمح هذا المؤشر بقياس قدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة وتطبيق أطر تنظيمية تسمح بترقية وتنمية القطاع الخاص.

3-3- البعد القانوني: هذا البعد يمكن التعبير عنه من خلال

مؤشري سيادة القانون ومحاربة الفساد، وهما مؤشران يرتبطان ببعضهما البعض، من منطلق أن تطبيق القانون المتعلق بمكافحة الفساد على جميع مكونات المجتمع، بغض النظر عن مناصبهم أو مكانتهم، من شأنه ردع المفسدين وتقليص حجم الفساد في هذا المجتمع. وبالإضافة إلى ذلك فهو يعبر عن احترام المواطنين وكذا وضعية الهيئات التي تحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بينهم، كما أنه يعبر عن استقلالية القضاء وأمن المستثمرين. ويتم قياس هذا البعد هو الآخر من خلال مؤشرين اثنين هما:

1-3-3- سيادة القانون Rule of law:

يسمح هذا المؤشر بقياس مدى ثقة المتعاملين والمواطنين في الالتزام بالقواعد القانونية للمجتمع، من حيث نوعية تنفيذ العقود، حقوق الملكية، المحاكم، الشرطة... الخ، فهو يسمح بالتأكد من حيادية القوانين وكذا من مدى تقيد والتزام المواطنين أو إلزامهم بها.

1-3-3- مراقبة الرشوة Control of corruption:

يسمح هذا المؤشر مثل ما تمت الإشارة إليه بقياس مدى أو إمكانية استعمال السلطة العمومية للمصلحة الشخصية، بما في ذلك كل أشكال الدفع الإضافي لأعوان الدولة من قبل رجال الأعمال.

لقد لقيت هذه المؤشرات إجماع العديد من الخبراء المساهمين في موضوع الحكم الراشد، وحتى من قبل الهيئات الدولية مثل: الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك

2-2-2- باختلاف الأبعاد التي نهتم بها، إذ نهتم غالباً بالأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية... الخ. ويمكن التطرق إليها كما يلي:

2-2-1 مؤشرات التنمية الاقتصادية:

يعتبر الجدول الاقتصادي François Quesnay من بين أول الأدوات (التقنيات) التي اعتمدها المدرسة الفيزيوقراطية لقياس ثروة قطر ما. أما بعد ذلك، وتبعاً للتطورات التي عرفت في الحسابات القومية، فإن كل من الناتج الداخلي الخام والناتج الوطني الخام يعتبران من بين أهم المؤشرات المعتمدة لذات الغرض.

1-1 الناتج الداخلي الخام: يعرف على أنه القيمة الإجمالية للإنتاج الداخلي من السلع والخدمات لقطر ما خلال سنة ما من قبل الأعوان المقيمين داخل هذا القطر. وفي هذا الصدد يمكن استعمال مؤشر الناتج الداخلي الخام للفرد كمؤشر يسمح بالتعبير عن التوزيع المفترض للثروة المنتجة.

2-1 الناتج الوطني الخام: يهدف هذا المؤشر إلى تقييم وقياس قيمة الإنتاج الوطني المحقق سواء تعلق الأمر بما هو منتج داخل أو خارج الإقليم، مع استبعاد مقدار السلع والخدمات المنتجة من قبل غير المقيمين في هذا الإقليم. وهو مؤشر يسمح بقياس القوة الاقتصادية لقطر ما، من خلال قياس ثروته. غير أنه يسمح بقياس مستوى رفاه الأفراد بطريقة تقريبية.

3-1 الدخل الوطني الخام: يسمح هذا المؤشر بقياس المداخل النقدية التي يحصل عليها منتسبو قطر ما (Les ressortissants) أي من دون الأخذ بعين الاعتبار الرصيد مع العالم الخارجي.

غير أنه وبالإضافة إلى النقائص المترتبة عن اعتماد هذا النوع من المؤشرات، فإن الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في عدد سكان القطر يعتبر ذا أهمية واضحة، حيث أن زيادة الدخل القومي لا تعني نمو اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أعلى.

وفي هذا الصدد فقد اقترح البنك العالمي من أجل قياس التنمية الاقتصادية لقطر ما مؤشراً آخرًا خاصاً بالدخل، يتمثل في الدخل المتوسط للفرد، كالناتج المحلي للفرد، يتم ترتيب الدول من حيث مستوياتها التنموية حسب قيمة هذا المؤشر.

2-2-3 مؤشر الرفاه لـ Osberg - Sharpe :

يقترح هذان الباحثان من خلال هذا المؤشر أربعة عناصر تسمح بالتعبير عن مستوى رفاه الأفراد في قطر ما، والذي بفضلها يمكننا من قياس توجهات مستوى الرفاه بستة دول من منظمة التعاون من أجل التنمية الاقتصادية OCDE: الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، كندا، استراليا، النرويج والسويد. وتتمثل هذه العناصر في:

- التدفقات الفعلية للاستهلاك حسب الفرد بما في ذلك السلع والخدمات المسوقة وغير المسوقة.
- التراكم الصافي لمخزون موارد الإنتاج في المجتمع، بما في ذلك التراكم الصافي للسلع العينية: حظيرة السكن، رأس المال البشري، الاستثمار في البحوث التطوير...
- توزيع المداخل حسب مؤشر Gini حولاً للمساواة.
- الحماية الاجتماعية ضد البطالة، وضعية المسنين، الأيتام.

وهناك عدة مؤشرات أخرى يتم بواسطتها قياس التنمية الاقتصادية، تراوحت بين مؤشرات قدمها باحثون على غرار مؤشر الصحة الاجتماعية الذي قدمه الباحثان Marc و Marque-louis Miringoff في الولايات المتحدة مطلع التسعينات، والذي يتناول موضوع الصحة، التربية، البطالة، الفقر...، ومؤشرات قدمتها هيأت دولية مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية الذي قدم أيضاً مؤشر مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية وكذا مؤشر الفقر البشري.

إن المفهوم الواسع للأداء التنموي عادة ما يحيلنا إلى تقييمه باعتماد مؤشرات التنمية الاقتصادية، إذ نجد مؤشر متوسط دخل الفرد كمعيار لمثل هذا التقييم. ولعل أهم التبريرات التي يمكن أن تنساق في هذا المجال هو قوة

ببطبيعة نظام الحوكمة الراشد في البلدان النامية من قبل العديد من الإقتصاديين، الذين بذلوا قصارى جهدهم لتوضيح أهمية وأثر المتغيرات الاجتماعية والسياسة في ديمومة النمو والتنمية.

وبالمقابل فإن الأنظمة المؤسسية التي تعتبر الديمقراطية كوسيلة ضرورية لتحقيق التنمية من منظور أنها ركيزة أساسية للحكم الراشد، ليست بالضرورة الأكثر فعالية، إذ أن للديمقراطية آثارا ايجابية وأخرى سلبية (Alesina et Rodrik, 1994 ; Alesina et Alii, 1996).

غير أن مجموعة من الباحثين رفضت الانسحاق في البحث عن أسبقية الحكم الراشد عن كلاً من التنمية أو العكس، وذهبت في ذات الوقت إلى اعتبار الحكم الراشد وسيلة وغاية لمسار التنمية الاقتصادية (Iconzi et al., 2004) وهو ما تم اعتباره في هذه الدراسة.

ما يمكن استنتاجه من هذه الدراسات هو أن مسألة التقارب، واستدراك الدول النامية للدول الصناعية يتوقف على مدى اعتماد نظام حوكمة الشأن العام من نفس طبيعة نظام حوكمة هذه الأخيرة، أساسه الشفافية، احترام حقوق الملكية والحريات الفردية والجماعية، الإرادة الواضحة لمحاربة الرشوة من خلال نصوص قانونية وقضائية خاصة. وهو يمنحها نمطا متسارعا للتنمية يسمح لها باستدراك الدول المتقدمة.

3. تحليل بيانات الدراسة:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على بيانات مستخرجة من الموقع الإلكتروني للبنك العالمي، والخاصة بمجموع الأقطار العربية (14 قطر)، لمتغيرات الناتج الداخلي الخام للفرد (PIB)، عدد السكان (N)، مساحة القطر (SF)، مؤشر درجة الانفتاح (TI) وكذلك البيانات الخاصة بمؤشرات الحكومة (Kaufman, 1999). وقد خصت هذه البيانات فترة الدراسة الممتدة من (1996-2011):

1-3 تحليل مؤشرات الحوكمة:

سوف نهتم في تحليلنا هذا بمتوسط مؤشرات الحوكمة للفترة 2011-1996 بالإضافة إلى مؤشرات البعد الاقتصادي للحوكمة، والتي تم تقديمها سابقا، حيث نقوم بعرض قيم متوسطة لهذه المؤشرات بين 1996 و 2011، وهي تخص مؤشر فاعلية الحوكمة ومؤشر نوعية التنظيم، بما يسمح لنا من اختبار العلاقة بين نظام الحوكمة ودرجة التنمية الاقتصادية لمجموع الأقطار العربية محل الدراسة.

الارتباط بين متوسط دخل الفرد و باقي مؤشرات التنمية كمتوسط العمر عند الولادة، ومعدل وفيات الأطفال الرضع (كلها مؤشرات للحالة الصحية للاقتصاد). كما أن هناك مؤشرات الانخراط في التعليم ومؤشر الأمية (كلها مؤشرات للحالة المعرفية) ومؤشرات الحرية. هذا وتستند الأدبيات الحديثة في مجال تقييم الأداء التنموي، إما صراحة أو ضمنا، على مجمل نظريات النمو الاقتصادي وخصوصا النظرية النيوكلاسيكية.

2-3- العلاقة بين نظام الحوكمة والأداء التنموي:

تزايدت النقاشات وبحدة بشأن العلاقة بين الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية، فحسب مجموعة من الباحثين (Thériault, 1996; Allemand, 2000) باعتبارهم خبراء الهيئات الدولية (البنك العالمي، هيئة الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي). فإن الحكم الراشد يعتبر شرطا ضروريا لمسار التنمية، كما أن أي إخفاق فيه من شأنه أن يعيق هذا المسار. ومن جهة أخرى، فإن (Benoît Prévost, 2002; Zacharie, 2004) يرفضون فكرة أن الحكم الراشد شرط ضروري في كل مسارات التنمية ومسارات بلوغ مستوى الرفاه لقطر ما، من دون إهمال بعض الأبعاد لهذا المفهوم مثل: احترام النظام العام. وبذلك فإن التنمية الاقتصادية حسب هؤلاء ممكنة في بعض الحالات من دون العمل على ترسيخ دعائم الحكم الراشد. إذ و من أجل تبرير رأيهم فإنهم يستشهدون بمجموعة من الدول لطالما صنفت ضمن مصاف الدول المتقدمة مع أنها اعتمدت نماذج تنمية لا تراعي قواعد الحكم الراشد، في إشارة إلى الأنظمة غير الديمقراطية في آسيا، والتي اعتمدت معايير أحادية في ما يتعلق بالاستثمارات الوطنية والأجنبية بما يشجع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما أدى إلى الحديث عن مفهوم جديد للحكم الراشد يهتم بالهوية التاريخية الأقطار. (Sen, 2003).

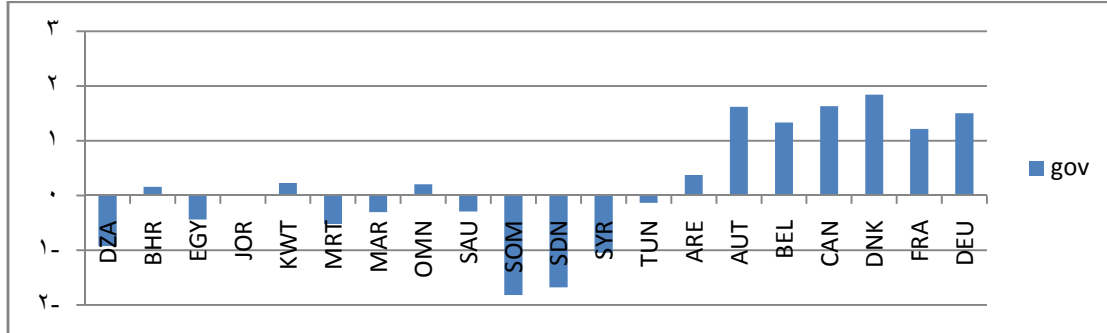
قدم R. solow في نموذج الشهير (Solow 1956) مسألة استدراك الدول الصناعية في الشمال من قبل الدولة النامية في الجنوب، أي تقارب وضع الاقتصاديات على المدى البعيد، غير أن بعض مؤيديه أوضحوا بأنه هذا التقارب هو ليس بالحتمي وإنما يتوقف على شروط اجتماعية وسياسية. ومن هذا المنطلق فإن مسار التقارب يبقى ممكنا شرط إقامة نظام حوكمة مماثل لما هو عليه في الدول النامية. وقد تمت، بصفة معمقة، دراسة فرضية التقارب المشروط

المتقدمة مثل: ألمانيا، كندا، فرنسا ... الخ. والشكل (1) يوضح طبيعة نظام الحوكمة في هذه الأقطار:

1-1-3 تشخيص طبيعة نظام الحوكمة حسب Kaufman:

نشير بداية إلى أن متوسط الحوكمة تم حسابه على أساس متوسط الفترة لمتوسطات مؤشرات الحوكمة لمجموع الأقطار العربية (دول نامية)، بالإضافة إلى مجموعة من الأقطار

الشكل (1): متوسط مؤشر الحوكمة لمجموعة من الأقطار العربية والمتقدمة 2011-1996.



المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك العالمي 2011

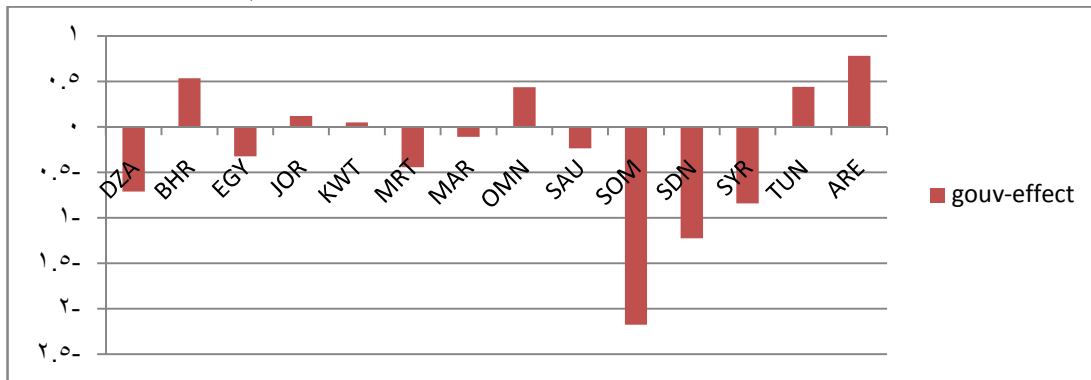
نظام الحوكمة على علاقة ايجابية واضحة مع درجة التقدم الاقتصادي للأقطار.

2-1-3 تشخيص فعالية الحوكمة: يسمح هذا المؤشر

بقياس جودة الخدمات العمومية والمدنية، كما يعبر عن مدى مصداقية تعهدات الحوكمة. والشكل (2) يشخص درجة فعالية الحكومات العربية.

من الشكل أعلاه نلاحظ تباينا في نوعية نظام الحوكمة بين الأقطار محل الدراسة، حيث نجد من بين الدول العربية فقط دول مجلس التعاون الخليجي التي تحقق مستويات ايجابية ضعيفة، في حين أن بقية الدول تحقق مستويات ضعيفة جدا خاصة فيما يتعلق بالسودان، الصومال، الجزائر وسوريا. وهذا على عكس ما يشير إليه هذا المؤشر في حالة الأقطار المتقدمة، التي تحقق مستويات جيدة. إذ قد يسمح هذا بالحكم على أن طبيعة

الشكل (2): متوسط مؤشر فعالية الحوكمة لمجموعة من الأقطار العربية 2011-1996

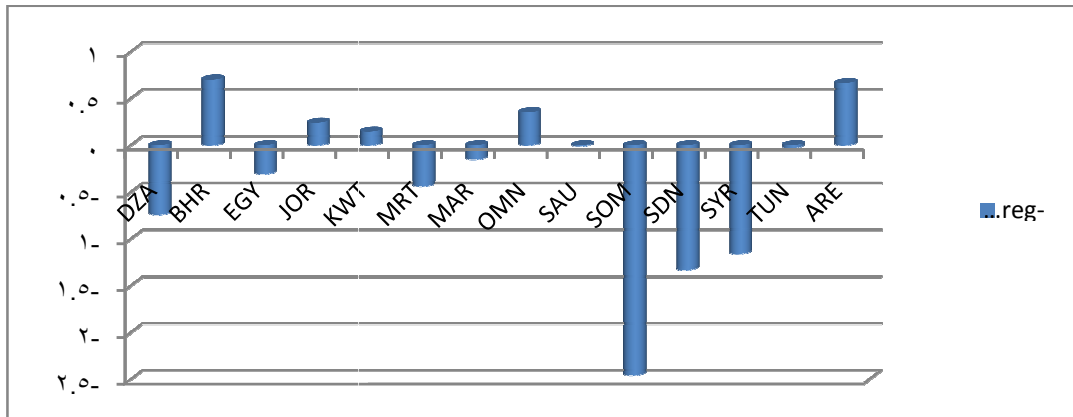


المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك العالمي 2011

3-1-3 مؤشر نوعية التنظيم: يسمح هذا المؤشر بقياس قدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة وتطبيق أطر تنظيمية تسمح بترقية وتنمية القطاع الخاص. والشكل الآتي يوضح وضعه بالنسبة للدول العربية:

من الشكل نلاحظ أن مؤشر فعالية الحوكمة لأغلبية الأقطار العربية، محصور بين (-1، 0.5)، أي بنسب تتراوح بين 30% و 60%، وهو ما يعبر على ضعف فعالية الحكومات العربية، أما فيما يتعلق بكل من السودان و الصومال فإن فاعلية هذين القطرين هي أقل من 1- أي أنها غير ملتزمة بشكل كبير بتعهداتها، بينما تبقى الإمارات العربية المتحدة أفضل الدول من حيث التزامها بمستوى يفوق 60%.

الشكل (3): متوسط مؤشر نوعية التنظيم لمجموعة من الأقطار العربية 2011-1996

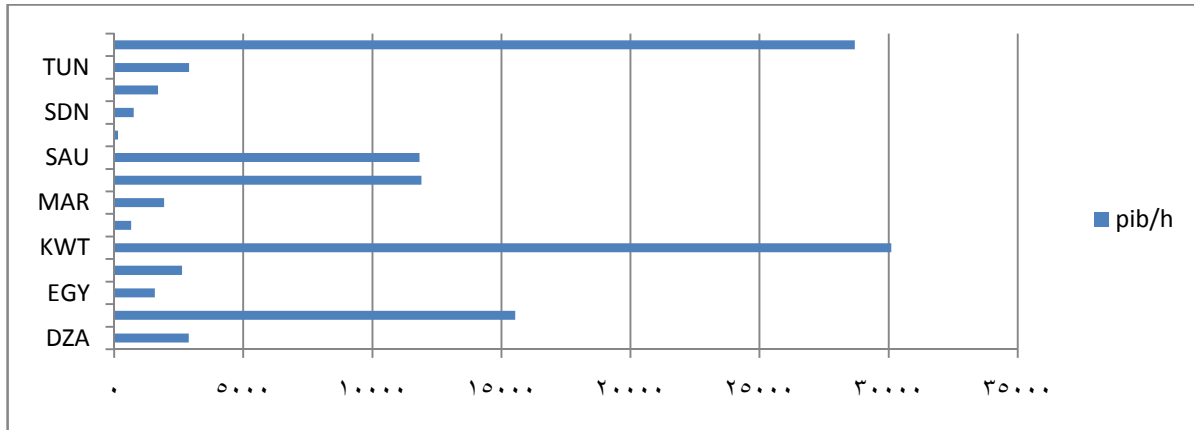


المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك العالمي 2011

2-3 مؤشر الأداء التنموي: لقد اعتمدنا، كمؤشر لتقييم الأداء التنموي في تحليلنا هذا، على الناتج الداخلي الخام للفرد، وهذا مع نفس مجموعة الأقطار العربية، حيث عبرنا عنه بمتوسط الناتج الداخلي للفرد خلال الفترة 1996-2011 لكل قطر، والشكل التالي يوضح وضع هذه الأقطار حسب هذا المؤشر.

ما يلاحظ حسب هذا المؤشر هو أن وضعية الأقطار لا تكاد تختلف عنها حسب مؤشر فاعلية الحكومة، غير أننا نسجل تحسنا لوضع البحرين حسب هذا المؤشر مقارنة بالمؤشر السابق، حيث بلغ درجة 0.7 كمتوسط خلال الفترة المأخوذة في حين تدهورت وضعية سوريا إلى درجة (- 1.16) والصومال إلى (-2.45)، وهو ما يعبر عن ضعف التنظيم الذي تعرفه جل الأقطار العربية وبدرجة أقل الإمارات العربية المتحدة والبحرين.

الشكل (4): متوسط الناتج للفرد لمجموعة من الأقطار العربية 2011-1996



المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات البنك العالمي 2011

و 28695.46 على الترتيب. ومن جهة أخرى، فإن كل من الصومال، السودان وموريتانيا تشهد مستويات متدنية جدا أقل من (753.2) أما بقية الدول فإنها تشهد مستويات متوسطة حيث يتراوح متوسط الناتج للفرد بين 1578.92

من الشكل أعلاه يمكننا التمييز بين ثلاثة مجموعات من الأقطار، حيث يتعلق الأمر بمجموعة أقطار مجلس التعاون الخليجي، والتي يبلغ فيها متوسط الناتج للفرد مستويات عالية (أكثر من 11800 دولار سنويا) خاصة فيما يتعلق بدولتي الإمارات العربية و الكويت، والتي يبلغ بهما 30108.25

بالنسبة لجمهورية مصر و 2 884.23 بالنسبة للجزائر، ما يلاحظ هنا حول الجزائر.

4 . تقدير أثر نظام الحوكمة على الأداء التنموي للأقطار العربية:

4-1- تقديم النموذج:

$$(1.00) \quad (2.70) \quad (9.71) \quad (3.85)$$

$$R^2=10\%$$

وبدورنا و من أجل تقدير أثر طبيعة نظام الحوكمة على الأداء التنموي للأقطار العربية فإننا نستخدم ذات النموذج، أين نعتبر الناتج الداخلي للفرد كمؤشر للأداء التنموي

$$LSF_{it} + \alpha_4 LTI_{it} + \alpha_5 Gov_{it} + U_{it3}(2) \dots \dots \dots LPIB_{it} = \alpha_1 + \alpha_2 LN_{it} + \alpha$$

حيث أن:

$LPIB_{it}$: تمثل لوغاريتم الناتج لكل فرد للقطر i خلال الفترة t .

LN_{it} : تمثل لوغاريتم عدد السكان للقطر i في الفترة t .

LSF_{it} : لوغاريتم مساحة القطر i في الفترة t .

TI_{it} : حجم التجارة الخام للقطر i في الفترة t .

GOV_{it} : متغيرة نظام الحوكمة للقطر i في الفترة t .

قبل القيام بتقدير النموذج في العلاقة (2) السابقة قمنا بمحاولة تحديد طبيعة السلاسل الزمنية من حيث

الجدول (1): نتائج اختبار جذر الوحدة

المتغيرات	LTI	LPIB	LN	LSF
درجة الفروق	I (0)	I (0)	I (0)	I (1)

المصدر: من اعداد الباحث بناء على برنامج Eviews

نلاحظ من خلال نتائج دراسة استقرائية السلاسل الزمنية بان المتغيرات المعتمدة أخذت درجة فروق مختلفة من اجل استقرائتها وبالتالي فانه لا يمكن أن تكون هناك علاقة على المدى البعيد بين هذه المتغيرات، وعليه سنستخدم في تقدير العلاقة (2) على الانحدار الخطي المتعدد في نموذج البانيل. ولهذا الغرض سنتبع الخطوات التالية:

في البداية سنختبر نوع التخصيص المناسب في تقدير العلاقة حيث نميز بين نموذج الأثر الثابت (Fixed effect, LSDV)

يعتبر نموذج الانحدار (pool) هو التخصيص المناسب لتقدير من أجل تقدير النموذج السابق تم اعتماد طريقة المربعات الصغرى، وقد تم تصحيح عدم تجانس تباينات الأخطاء بطريقة (White)، كما أن اختبارات Ramsey Reset، Fisher Normaly Resudial، تؤكد قبول نتائج اختبار بواقي التقدير Normaly Resudial، تؤكد قبول نتائج التقدير.

2-4- نتائج التقدير:

فقد كانت النتائج المتوصل إليها كما هي موضحة في الصيغة الآتية (الملحق رقم 01):

$$(5.5) \quad (-2.27) \quad (-3.56) \quad (-2.97) \quad (4.10) \\ R^2=98.92\%$$

(3) ...

كمتغيرة للتعبير عن طبيعة نظام الحوكمة، في حين تم اعتبار مؤشر الناتج الداخلي الخام للفرد كممتغيرة تعبر عن مستوى الأداء التنموي، حيث تبين أن طبيعة نظام الحوكمة له تأثير واضح على مستوى التنمية الاقتصادية حسب ما ورد في الطرح النظري للتنمية الاقتصادية يعد بلوغ مستويات تنمية مقبولة من الأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية التي تتبناها الأقطار، إذ تعتمد في سبيل ذلك على مختلف موارد الاقتصاد من الأفراد، العوامل الجغرافية، التكنولوجيا... الخ. وقد قدم (Acemoglu, 2009) في هذا الشأن مفهوم نظام الحوكمة لتفسير التباينات الحاصلة في مستويات الأداء التنموي للأقطار، وهو ما ذهبت إليه جل التحاليل التي جاءت في إطار المقاربات المؤسسية الجديدة .

وبالمقابل فإن الوقوف على مؤشر دقيق لمفهوم الأداء التنموي يعد أمرا في غاية الصعوبة، مما دفع إلى اعتماد لائحة من المؤشرات تسمح بالتعبير فعلا عن مستوى رفاه الأفراد مثل مؤشر التنمية البشرية الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية (PNUD).

فمن الناحية التطبيقية، وبغض النظر عن طبيعة الاقتصاد في الأقطار العربية من حيث كونه ريعي أو غير ذلك، اتضح أن نظام الحوكمة الرشيد يؤثر إيجابا على مستويات الأداء التنموي لهذه الأقطار، على الرغم من أن جلها يتميز بمستويات ضعيفة لنظام الحوكمة، فضلا عن محدودية اعتماد الناتج الداخلي الخام للفرد كمؤشر للأداء التنموي للقطر.

إن محاولات التقدير المختلفة التي قمنا بها أكدت أن هناك تطابقا في النتائج المتوصل إليها في حالة الأقطار العربية (الملحق 01)، مع تلك التي توصل إليها (Frankel et Romer, 1999) والموضحة في العلاقة (01)، والتي تخص تفسير أثر الانفتاح التجاري على التنمية الاقتصادية، حيث تؤثر كل من متغيرة عدد السكان ورجة انفتاح القطر إيجابيا على التنمية الاقتصادية في حين تؤثر مساحته سلبا.

يتضح من العلاقة (2) أن معاملات المتغيرات الأساسية لها إشارات متوقعة، حيث أظهرت متغيرة نظام الحوكمة تأثيرا إيجابيا على مستوى الناتج الداخلي للفرد لمجموع الأقطار العربية، وهو ما يعني أن سعي هذه الأقطار إلى إرساء أنظمة حكم راشد أدى إلى تغير في درجة التنمية نحو مستويات مقبولة.

وتعبر العلاقة (2) عن معادلة تقدير الأثر الذي تحدثه طبيعة نظام الحوكمة على التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، بقوة تفسيرية تساوي 98.92%، حيث أن التغيرات الحاصلة في الناتج الداخلي للفرد تعود إلى أثر متغيرات مساحة القطر، عدد سكانه، درجة الانفتاح التجاري للقطر بالإضافة إلى طبيعة نظام الحوكمة فيه. وتعتبر الإشارة الموجبة لمتغيرة نظام الحوكمة عن العلاقة الطردية بينها وبين متغيرة الأداء التنموي، حيث أن الزيادة في مؤشر نظام الحوكمة بـ 1% تؤدي إلى زيادة في الناتج الداخلي الخام للفرد بـ 0.45%.

الخاتمة:

حاولنا في هذا العمل دراسة العلاقة بين نظام الحوكمة والأداء التنموي لمجموعة من الأقطار العربية، وذلك باعتماد متوسط مؤشرات نظام الحوكمة لـ (Kaufman, 1999)

قائمة المراجع:
بالغة العربية:

- 11- Kaufmann et al., 2005, «Gouvernement Matters IV: Governance indicators for 1996-2004», The World Bank Policy Research, Working Paper n° 3630, June.
- 12- Médard J. F. (1998), «La crise de l'État patrimonial et évolution récente de la corruption en Afrique subsaharienne», Mondes en développement, Tome 26.
- 13- Meisel N. (2004), Culture de gouvernance et développement: un autre regard sur la gouvernance des entreprises, Centre de Développement de l'OCDE, Paris.
- 14- Meisel N. et J. OuldAoudia (2007), «Une nouvelle base de données institutionnelles: Profils Institutionnels 2006», Document de travail de la DGTPE, No 2007/09, septembre.
- 15- Mauro, Paolo (1995), Corruption and Growth, Quarterly Journal of Economics, Vol. 110, No. 3s.
- 16- M. et M.L. Miringoff, The social health of the nation, Oxford University Press, 1999.
- 17- Zacharie A. (2010): Refonder les politiques de développement. Les relations Nord-Sud dans un monde multipolaire, Editions Au Bord de l'Eau/La Muette.
- 18- A. Alesina et D. Rodrik (1994): distributive politics and economic growth, the quarterly journal of economics, vol.109, N°2.
- 19- Jean-Marie Harribey (2004): Le développement a-t-il un avenir? Pour une société solidaire et économe, Paris, Mille et une nuits.
- 20- Alexandre BERTIN : L'approche par les capacités d'Amartya Sen, Une voie nouvelle pour le socialisme libéral; Cahier du GREThA 2008 – 09
- 21- North D. C. (1990), Institutions, Institutional Change and Economic Performance, Cambridge University Press, UK.
- 22- North D. C. (1990), Institutions, Institutional Change and Economic Performance, Cambridge University Press, UK.
- 23- North D. C. (2005), Le processus du développement économique, Paris, Editions d'Organisations.
- 24- North D. C. (2005), Le processus du développement économique, Paris, Editions d'Organisations.
- 25- Barro, Robert (1996), Democracy and Growth, Journal of Economic Growth, Vol. 1, No. 1.
- 26- World Bank (1992): Governance and development. World Bank, Washington.
- 27- Fonds International de développement Agricole (FIDA): La bonne gouvernance: une mise au point, 1999, Rome.
- 28- PNUD: Inégalité et développement humain, Rapport Mondial sur le Développement Humain, 2005.(<http://hdr.undp.org/reports/global/2005/francais/>)le 23/04/2013.
- 29- NachidaBouzidi: gouvernance et développement : une introduction au débat: Revue IDARA , n° 30 ENA Alger 2005.
- 30- Philippe Deubel: Analyse économique et historique des sociétés contemporaines, Pearson éducation, France 2008.
- 31- DENISE Flouzat et al.: Economie contemporaine, T3, PUF, Paris, 2008.
- 32- Philippe Deubel: Analyse économique et historique des sociétés contemporaines, Pearson éducation, France 2008.
- 33- Lars Osberg and Andrew Sharpe: An Index of Labour Market Well-being for OECD Countries. ([http:// ideas.repec.org/p/sls/resrep/0305.html](http://ideas.repec.org/p/sls/resrep/0305.html)). Le 14/02/2013.
- 1- توفيق راوية (2005): الحكم الرشيد والتنمية في إفريقيا : دراسة تحليلية لمبادرة النيباد ، معهد البحوث الإفريقية.
- 2- محمد عبد العزيز عجيمة (2008): التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، جامعة الإسكندرية.
- 3- عثمان محمد غنيم و ماجدة أحمد أبوزنط (2007): التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها و أدوات قياسها. الطبعة الأولى - دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- 4- العبد جورج (2004): عوامل وأثار النمو الاقتصادي والتنمية في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .
- 5- شريف أثير أنور (2008): دور الحاكمية في عملية إعداد الموازنة العامة للدولة في العراق: دراسة حالة. أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة بغداد، العراق. كريم حسن (2004): مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي.
- 6- حشما وبمحمد: الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2006.
- 7- بلخير آسيا: إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي - بين النظرية والتطبيق- الجزائر أنموذجا: 2000/2007 - رسالة ماجستير بكلية العلوم لسياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2009.

بالغة الأجنبية:

- 1- Acemoglu, D., et Robinson, J. A. (2006a) "Economic Backwardness in Political Perspective." American Political Science Review 100 (1).
- 2- Acemoglu, D. et Robinson, J. A. (2008b) "The Role of Institutions in Growth and Development." Commission on Growth and Development Working Paper No. 10. Washington, D.C.: World Bank.
- 3- BORNER, S., A. BRUNETTI et B. WEDER (1995), Political Credibility and Economic Development, Macmillan, Londres.
- 4- CHONG, A. et C. CALDERÓN (2000), "Causality and Feedback between Institutional Measures and Economic Growth", Economics and Politics, 12.
- 5- Frankel, J. A. and Romer, D. (1999) Does Trade Cause Growth? American Economic Review, 89.
- 6- Harrison, A. (1995) Openness and Growth: A Time Series, Cross-Country Analysis for Developing Countries. National Bureau of Economic Research Working Paper No. 5221.
- 7- HARRISS, J., J. HUNTER et C.M. LEWIS (dir. pub.) (1995), the New Institutional Economics and Third World Development, Routledge, Londres.
- 8- Kato, Toshiyasu; Kaplan, Jeffrey A.; Sophal, Chan and Sopheap, Real (2000), Cambodia: Enhancing Governance for Sustainable Development, Asian Development Bank (ADB), Cambodia Development Resource Institute, Working Paper 14, May.
- 9- Kaufmann D., A. Kraay et M. Mastruzzi, 2004, «Gouvernement Matters III: Governance indicators for 1996, 1998, 2000, 2002», World Bank Economic Review 18.
- 10- Kaufmann D., A. Kraay et P. Zoido-Lobaton., 1999, "Gouvernement Matters", The World Bank Policy Research, Working Paper n° 2196.

الملاحق

الملاحق 01: نتائج تقدير النموذج.

Dependent Variable: LPIB

Method: Panel Least Squares

Date: 05/09/12 Time: 09:04

Sample: 1 210

Periods included: 15

Cross-sections included: 14

Total panel (balanced) observations: 210

White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.833001	0.707539	6.830722	0.0000
LN	0.240677	0.038182	6.303478	0.0000
LSF	-0.215704	0.018003	-11.98185	0.0000
TI	0.022822	0.001531	14.90639	0.0000
R-squared	0.407908	Meandependent var		7.984325
Adjusted R-squared	0.399286	S.D. dependent var		1.528279
S.E. of regression	1.184505	Akaike info criterion		3.195390
Sumsquaredresid	289.0285	Schwarz criterion		3.259145
Log likelihood	-331.5160	Hannan-Quinn criter.		3.221164
F-statistic	47.30639	Durbin-Watson stat		0.039007
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق (2): نتائج تقدير النموذج الثاني.

DependentVariable: LPIB

Method: Panel Least Squares

/13/12 Time: 11:4309Date:

Sample: 1 210

Periodsincluded: 15

Cross-sections included: 14

Total panel (balanced) observations: 210

White cross-section standard errors & covariance (d.f. corrected)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	40.63123	7.257276	5.598688	0.0000
LN	-0.498688	0.074704	-6.675502	0.0000
LSF	-1.952237	0.547103	-3.568317	0.0005
TI	-0.002680	0.000900	-2.977082	0.0033
GOV	0.458251	0.111748	4.100757	0.0001

EffectsSpecification

Cross-section fixed (dummy variables)

Periodfixed (dummy variables)

R-squared	0.990820	Meandependent var	7.984325
Adjusted R-squared	0.989221	S.D. dependent var	1.528279
S.E. of regression	0.158671	Akaike info criterion	-0.704530
Sumsquaredresid	4.481412	Schwarz criterion	-0.194495
Log likelihood	105.9757	Hannan-Quinn criter.	-0.498342
F-statistic	619.7119	Durbin-Watson stat	0.368464
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق 03: نتائج تقدير النموذج الثالث.

DependentVariable: LPIB

Method: Panel Least Squares

Date: 08/13/12 Time: 12:10

Sample: 1 210

Periodsincluded: 15

Cross-sections included: 14

Total panel (balanced) observations: 210

White diagonal standard errors & covariance (d.f. corrected)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GOV	0.359114	0.098692	3.638730	0.0004
C	8.139698	0.043580	186.7765	0.0000

EffectsSpecification

Cross-section fixed (dummy variables)

Periodfixed (dummy variables)

R-squared	0.989729	Meandependent var	7.984325
Adjusted R-squared	0.988141	S.D. dependent var	1.528279
S.E. of regression	0.166431	Akaike info criterion	-0.620890
Sumsquaredresid	5.013578	Schwarz criterion	-0.158670
Log likelihood	94.19346	Hannan-Quinn criter.	-0.434032
F-statistic	622.9325	Durbin-Watson stat	0.359303
Prob(F-statistic)	0.000000		

